دفتر أحوال

DAFTAR AHWAL DATA RESEARCH INSTITUTE

قاعدة بيانات مشروع مصادر بحث ودراسة المرأة المصرية عام 2011 (الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي)

زاوية الأرشيف

ARCHIVE VISION

دليل قاعدة بيانات مشروع مصادر بحث ودراسة المرأة المصرية عام 2011 (الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي)

(إصدار 2026)

إعداد وتنفيذ : هاني فضل

(مدير وحدة زاوية الأرشيف

بمعهد دفتر أحوال لأبحاث البيانات)

جميع حقوق نشر هذا التقرير محفوظة برخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

محتويات دليل قاعدة البيانات

عن دفتر أحوال.....1
عن وحدة الأرشيف 1
.تقديم المشروع 2
محتويات الإصدار 3
معايير إدراج واستبعاد المواد.....3
معايير ووحدة التعداد الإحصائي 4
- مصادر المعلومات.....4
الإطار المفاهيمي ومعايير تقسيم البيانات الوصفية 4
-الإطار المفاهيمي 4
-معايير تقسيم البيانات الوصفية
.....5
الإحصائيات 7
إشكاليات في التوثيق وبناء قاعدة البيانات.....9

عن دفتر أحوال

معهد دفتر أحوال هو معهد مستقل بلا توجهات حزبية أو دينية ولا يهدف إلى خلق مناصرة، معهد بحثي مقره القاهرة وهو مخزن حقائق يعمل على تصميم وإنشاء قواعد بيانات مفتوحة، مؤشرات اجتماعية كمية، وفهرسة وتجميع المعرفة البديلة والتاريخ وأيضا أرشفة القضايا التاريخية والاجتماعية المعاصرة وكذلك السياسية والثقافية والقانونية في مصر وخارجها.

عن وحدة الأرشيف :

وحدة مستقلة تدعم عمليات برامج **DADRI** من خلال مسارات نظرية وعملية عن طريق تزويد البرامج بالمشاورات أو المعلومات والمواد اللازمه، ويوفر مستودعًا رقميًا للمحفوظات "رصيد أرشيفى" يحتوى على أرشيفات إجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية وقانونية، بصرية ونصية وقواعد بيانات وفهارس ومراجع

عن زاوية الأرشيف :

هو مشروع يعنى في نطاق العمل الأرشيفى والببليوغرافيا بتناول قضايا وإشكاليات ذات بعد تاريخي على خلفية واقعنا الراهن ورؤى الحاضر الثقافية والفكرية والفنية، ويمثل مسارًا لإصدرات دورية رقمية ومرجعية متخصصة.

تقديم المشروع

تتعقب هذه الببليوغرافيا مصادر بحث ودراسة المراة المصرية عام 2011 الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي - تقييما لملامح هذا الدور تأثيرا وتأثرا - وذلك من خلال المواد المعرفية الخاصة بالمراة المصرية بالأساس والمنشورة خلال عام ٢٠١١ وهو المدى الزمني المحدد للبحث والتوثيق ومعيار تقييم المواد والمصادر، وهو العام نفسه الذي شهد تحولات سياسية واجتماعية كان للمرأة المصرية فيها حضور مركزي، سواء بوصفها فاعلاً سياسياً ميدانياً في الاحتجاجات والانتخابات، أو موضوعاً لجدل مجتمعي وحقوقي وإعلامي واسع (قضايا العنف، التمثيل السياسي، الحقوق الاقتصادية والأسرية). وتغطي القاعدة النطاق الموضوعي المرتبط بالمرأة عبر محاور سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية وصحية وتعليمية وثقافية، وترصد المصادر التي عالجت هذه القضايا سواء بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، وسواء كانت مصرية المنشأ أو صادرة عن مؤسسات ووسائط دولية وإقليمية تابعت الشأن المصري. ويشمل ذلك المواد الصحفية والحقوقية والاكاديمية بأنواعها من مقالات رأي وتحليل وتحقيقات صحفية ودراسات بحثية واكاديمية وتقارير توثيقية و إحصائية بالاضافة للمواد ذات الصفة الرسمية أو التشريعية مثل القوانين والقرارات، وبما يعنيه ذلك من تقييم للمواد ومصادرها يشمل عدة مستويات

1- تقييم للمواد المنشورة خلال الفترة المحددة للبحث من حيث مدى تغطية المصادر لها

2- تقييم للمواد المنشورة خلال الفترة الزمنية المحددة كليا

3- تقييم للمواد المنشورة باللغة العربية أو بلغة أخرى

4- تقييم للمواد المنشورة خلال نطاقات جغرافية / سياسية مختلفة

5- تقييم للمواد المنشورة من حيث زوايا التناول المختلفة وتنوع الموضوعات

ويأتي هذا المشروع (كمصدر مفتوح للوصول لمصادر البحث والدراسة) على خلفية من اعمال ذات صبغة ببليوغرافية سابقة نشرت في نفس اطار الموضوع المستهدف بالبحث والتوثيق، ولكنها من زواية اخرى لا تغطي الفترة الزمنية المستهدفة - سواء صدرت قبل ذلك أو بعدها ! - او أنها تغطي الموضوع المستهدف بشكل جزئي ضمن اطار عام لدراسات المرأة او المراة العربية، وبعضها قد يتناول جانبا معينا مثل "الدليل الصغير في كتابة المرأة" الصادر عن المركز القومي للترجمة عام 2009 للدكتورة فاطمة موسى ، ويأتي مصدر آخر يعد أكثر شمولا "ببليوجرافيا المرأة في الكتابات والابداعات المصرية 1882 - 2004 الصادرة عن دار الكتب والوثائق المصرية" ويظل عملا كبيرا ورائدا ولكنه يقف عند حدود عام 2004 (تاريخ نشره)، و"ببليوغرافيا المرأة العربية في مرحلتها الأولى أو الثانية الصادرة عن مركز كوثر عام 2002" وتعد أحد أبرز المشاريع التوثيقية للدراسات والبحوث المتمحورة حول قضايا المرأة – على مستوى دول العالم العربي وضمنها مصر - ولكن لم يصدر لها تحديثا يواكب ما استجد .

كما جاءت بعض قواعد البيانات عبر الانترنت لتمثل نقلة نوعية في توثيق المواد الخاصة بدراسات المرأة، مثال ببليوغرافيا "المرأة والجندر" الصادرة عن مركز خُطوة للتوثيق والدراسات، وهو عمل قابل للتحديث دوريا من خلال الموقع الالكتروني، وأغلب توثيقها للمواد – حسب آخر تحديث - لا يكاد يمس دراسات أو كتابات تخص المرأة المصرية تحديدا وخاصة عام 2011 (الفترة المحددة للبحث والتوثيق)، كما نشرت مكتبة الاسكندرية ملفا ببليوغرافيا لمصادر ببليوغرافية مختارة متاحة بمكتبة الاسكندرية تضم 63 مادة لم يكن منها في عام 2011 إلا ثلاث مواد عن المرأة في تاريخ مصر القديم .

وفي هذا السياق أيضا جاءت مصادر ببليوغرافية بلغات أخرى لا تستهدف بالضرورة ما نشر عام 2011، منها قائمة ببليوغرافية "المرأة والثورة المصرية " عن مطبعة جامعة كامبريدج 2017 ، وببليوغرافيا "المرأة والنوع الاجتماعي في مصر: 1975 - 1993 دراسات وبحوث عن المرأة والجندر في مصر حتى عام 1993"، ولم نجد مصدر آخر جامع ومتخصص - في لغة أخرى – قد أوفى هذا المسار من التوثيق .

وقد تم الرجوع لمصادر اخرى الكترونية واساسية ايضا في مسار البحث، تتنوع ما بين الرسمي والمستقل والحقوقي سواء ما كان منها مرجعيا وشاملا أو متخصصا، بعضها يمتاز بشموليته دون تخصيص جانب للموضوع المستهدف (المرأة المصرية) أو يتميز بتخصصه دون توثيق كاف يشمل الفترة الزمنية المحددة للبحث، وقد تم الاستعانة بها والجمع بينها، ووضع قائمة لها جميعا تم إلحاقها بملف قاعدة البيانات بعنوان "تقييم المصادر" ليمكن الرجوع إليها وتشمل

1- توثيق للبيانات الخاصة بكل مصدر "اسم المصدر/الناشر، نوعه، تصنيفه، نطاقه الجغرافي، ونطاق عمله"

2- تقييما لكل مصدر على حدة من حيث عدد المواد الخاصه به داخل قاعدة البيانات

3- حساب النسبة المئوية للمواد الخاصة بكل مصدر من إجمالي المواد بقاعدة البيانات

وأخيرا في هذا الاطار ترسخت لدينا الفكرة (خلال مرحلة البحث العام في المصادر الورقية أو المرقمنة أ و الالكترونية التي تتناول الموضوع المستهدف بشكل ضمني أو كلي) بوجود فجوة تستحق الانتباه في توثيق المواد الأكاديمية والبحثية والحقوقية الخاصة بالمرأة المصرية في أي من مساحات التأثير أو التأثر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بالاضافة إلى مساحة الدور الابداعي في الثقافة والفنون. وإذ نقدم هذا النموذج نأمل معه في المزيد من الجهود في هذا المسار من التوثيق .

- **الأهداف الرئيسية من بناء قاعدة البيانات**
  - حصر وتوثيق المواد الخاصة بالمرأة المصرية خلال عام 2011 بمصادرها المتنوعة (صحفية، أكاديمية، حقوقية، تشريعية).
  - رصد كيفية تناول قضايا المرأة إعلاميًا وبحثيًا وحقوقيًا في سياق ثورة 25 يناير وتداعياتها المباشرة.
  - بناء أرشيف مرجعي ميسّر الوصول يتيح للباحثين وصلاً مباشرًا بالمصادر الأصلية عبر الروابط الرقمية المدرجة.
  - تصنيف المواد وفق أطر تحليلية متعددة (الحق، الموضوع الفرعي، زاوية التناول) تتيح دراسة تقاطعية لقضايا المرأة.
  - توفير قاعدة كمية إحصائية تعكس كثافة التغطية وتوزعها الزمني والموضوعي ونوع الجهات الناشرة
- **الفئات المستهدفة بالإصدار الببليوغرافي:**
  - الأكاديميون والباحثون في مجالات الدراسات النسوية والعلوم السياسية والاجتماعية.
  - الباحثون الاجتماعيون والتاريخيون المهتمون بتوثيق المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير.
  - الصحفيون والإعلاميون المتابعون لقضايا المرأة والشأن العام المصري.
  - المؤسسات النسوية والحقوقية والجامعية والمكتبات البحثية المتخصصة.
  - المهتمون بمجال الأرشفة والببليوغرافيا الرقمية.

محتويات الإصدار

تتكون قاعدة البيانات المرجعية من أربع مستويات عمل رئيسية متكاملة، تم بناءها بأسلوب منظم يسهل عملية البحث والأرشفة، بدءاً من ادراج البيانات الوصفية، ثم تقييم مصادر النشر، ووصولاً إلى التحليل الإحصائي والرسم البياني.

- **المستوى الأول قاعدة بيانات مواد (:Egyptian women 2011)** حيث تشمل البيانات التفصيلية لكل مادة مدرجة ومقسمة عبر 7 مجموعات من البيانات الفوقية من خلال 32 عموداً للبيانات الوصفية.
- **المستوى الثاني (تقييم المصادر):** التقييم الكمي للجهات الناشرة للمواد؛ وذلك لقياس مدى تغطية كل مصدر أكاديمي أو إعلامي أو بحثي أو حقوقي مدرج للموضوع المستهدف بصيغة عدد ونسبة مئوية.
- **المستوى الثالث (الإحصاءات الوصفية):** تشمل 45 جدول احصائي وترصد نتائج التقاطع بين 8 مجموعات من المتغيرات التصنيفية الأساسية، ملحق بكل منها جدول للنسب المئوية (%) لكل فئة من التصنيف داخل الفئة المتقاطعة معها.
- **المستوى الرابع (الرسوم البيانية):** وتشمل 45 رسم بياني يعبر كل منها عن جدول احصائي يقابلها .

معايير إدراج واستبعاد المواد

حرصاً على ضبط معايير الضبط الأرشيفي خضعت المواد المحصورة لقواعد دقيقة للإدراج والاستبعاد:

معايير الإدراج:

1- **النطاق الزمني:** أن تكون المادة قد نُشرت أو صَدرت فعلياً خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2011 حتى 31 ديسمبر 2011.
2- **النطاق الموضوعي:** المواد التي تتناول المرأة المصرية بشكل رئيسي أو فرعي ضمن السياقات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الحقوقية، الثقافية، أو الصحية.
3- **طبيعة المصادر:** اتساع نطاق القبول ليشمل التحقيقات والمقالات الصحفية، الأوراق البحثية والمطبوعات الأكاديمية، التقارير الحقوقية والتوثيقية، والمستندات والقرارات ذات الصفة الرسمية التشريعية.
4- **التعدد اللغوي والجغرافي:** قبول المواد المنشورة باللغات العربية، الإنجليزية، والفرنسية، سواء كانت صادرة من وسائط محلية داخل مصر أو منصات دولية وإقليمية.

معايير الاستبعاد :

1- المواد المنشورة خارج الإطار الزمني لعام 2011 (سواء السابقة عليه أو التالية له) .
2- الكتابات التي تتناول قضايا المرأة بصفة عامة مجردة دون أي إشارة أو تقاطع مع وضع المرأة المصرية أو سياقها المحلي.
3- المنشورات التدوينية الشخصية أو التدوينات على الشبكات الاجتماعية التي تفتقر لمعايير النشر التحريري أو التوثيقي.

4- الروابط المنتهية التي لا يمكن استرداد نصها الأصلي أو التحقق من بيانات مصدرها الأساسي.

معايير ووحدة التعداد الإحصائي

منهجية التعداد الإحصائي لقاعدة بيانات توثيق مصادر بحث ودراسة المرأة المصرية 2011

يعتمد البناء المعلوماتي للمشروع على تحديد وحدة العد والمتغيرات المرتبطة بها، للوصول إلى مؤشرات كمية تعكس حجم واتجاهات المصادر ونوعية التغطية. وتتحدد المصطلحات والوحدات الإحصائية في قاعدة البيانات والجداول الاحصائية كالتالي:

- **المعيار العام :** وحدة الإحصاء الأساسية هي (المادة)، كل صف يمثل مادة واحدة مستقلة.
- **وحدة التعداد :** لا تُعدّ الكلمات المفتاحية أو الشخصيات أو الأحداث أو الجهات عناصر إحصائية مستقلة في الجداول الحالية.
- **قاعدة عدم التكرار :** لا يُعاد عد المادة داخل المتغير الواحد؛ لكل مادة قيمة واحدة في المتغيرات التصنيفية العشرة المعتمدة في الاحصاء الحالي.
- **التقاطعات :** في الجداول الاحصائية تحسب كل مادة مرة واحدة عند تقاطع فئتها في المتغير الأول مع فئتها في المتغير الثاني.
- **القيم المركبة:** القيمة المركبة مثل (وطني / دولي) أو (إقليمي / دولي) تُعامل كفئة واحدة، ولا تُفكك إلى فئتين في التعداد.
- **القيم غير المحددة :** (غير محدد) تمثل فئة إحصائية قائمة بذاتها في قاعدة البيانات، ولا تُستبعد من المقام.
- **نطاق التطبيق :** مجموعة المتغيرات الثمانية المستخدمة في الاحصاء الحالي تشمل 10 أنواع من المتغيرات هي: النوع الاجتماعي لمنشئ المادة، صفة المنشئ، تصنيف نوع المادة، التصنيف الموضوعي للمادة، زاوية تناول المحتوى، التصنيف تبعاً للحق، اللغة، علاقات الخصائص المؤسسية والنطاق (تصنيف نوع الناشر أو جهة النشر، نطاق النشر، إطار عمل الناشر).
- **هدف الإحصاء :** وصف توزيع المواد الموثقة وعلاقات المتغيرات التصنيفية ما بينها، وليس قياس عدد النساء أو عدد الأحداث أو عدد الموضوعات الواردة داخل كل مادة.

-مصادر المعلومات

تعتمد قاعدة البيانات على مساحة واسعة ومتنوعة من المصادر :

1- **صحف وبوابات إخبارية مصرية:** (مستقلة وحكومية) تتولى متابعة الأحداث اليومية والتحقيقات الميدانية.
2- **دوريات ومجلات بحثية أكاديمية:** مجلات دراسات المرأة، العلوم السياسية، والاجتماع الصادرة من الجامعات والمراكز البحثية.
3- **تقارير إصدارات المؤسسات الحقوقية والنسوية:** المراكز الحقوقية المستقلة، المنظمات غير الحكومية، والمجالس القومية.
4- **منصات ومجلات دولية وإقليمية:** المصادر العالمية والإقليمية بلغات متعددة والتي غطت الحراك النسائي المصري عقب الأحداث السياسية لعام 2011.
5- **المستودعات الأرشيفية والببليوغرافية العامة:** قواعد بيانات المكتبات الوطنية والببليوغرافيات الإلكترونية المتخصصة.

الإطار المفاهيمي ومعايير تقسيم البيانات

يعتمد الإطار المفاهيمي للمشروع على ثلاثة أركان رئيسية لضمان الدقة الأرشيفية والتحليل المعرفي:

- الإطار المفاهيمي

- **المرأة المصرية :** وهو المفهوم الأعم الذي تقع في اطاره كافة المواد المدرجة بقاعدة البيانات.
- **تمكين المرأة :** وهو المفهوم الذي يشمل محاور وقضايا تمكين المرأة المصرية سياسيا واقتصادي وثقافيا.
- **حقوق المرأة :** وهو المفهوم الذي تم على أساسه توزيع المواد ما بين 8 أنواع من الحقوق (الحق في الكرامة والسلامة والحماية من العنف، الحق في المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتجمع، الحق في المواطنة والمساواة وعدم التمييز، الحق في العمل والحقوق الاقتصادية، الحق في العدالة والحماية القانونية، الحق في التعليم، الحق في الصحة).

- معايير تقسيم البيانات الوصفية

- **أولا :** تم تقسيم البيانات الوصفية في إطار ثلاث معايير تمثل ركائز أساسية لتوثيق المواد

1- **المعيار الموضوعي للتوثيق:** يغطي التوثيق الببليوغرافي كافة المواد الصحفية، والبحثية، والحقوقية، والتشريعية التي تناولت "المرأة المصرية" سواء بشكل مباشر (تتمحور المادة فيه حول قضايا المرأة، أو حقوقها، أو دورها السياسي والاجتماعي) أو بشكل ضمني (ترد المرأة المصرية فيه ضمن سياق تحليلي أو خبري أكبر).
2- **المعيار الزمني:** يركز التوثيق على المرحلة الانتقالية في مصر (2011) مع تقسيم المواد إلى مسارات وظواهر مرتبطة بها مثل: المرحلة الانتقالية، الانتخابات والدستور، والفعاليات النسائية التي تشمل الاحتجاجات والمسيرات النسائية.
3- **المعيار الجغرافي ونطاق النشر:** توثيق المواد الصادرة داخل مصر أو الموجهة للشأن المصري من مؤسسات أو جهات وطنية، وإقليمية، ودولية.

- **ثانيا :** تم تقسيم البيانات الوصفية حسب المتغيرات والعناصر المختلفة داخل قاعدة البيانات الرئيسية إلى 32 عمودا ضمن 7 مجموعات من البيانات الفوقية لتغطي عدد **588 مادة** على النحو التالي:

- مجموعة البيانات الرئيسية: تتبع التوثيق الزمني والمسار الرقمي للمادة كالآتي

1- **(م) :** وتضم الرقم التسلسلي المرجعي الفريد المخصص لكل مادة بترتيب تاريخ النشر
2- **السنة:** السنة التقويمية للنشر (محصورة في عام 2011).
3- **تاريخ النشر:** التاريخ الدقيق باليوم والشهر والسنة لإتاحة التتبع الزمني المتسلسل للأحداث.
4- **عنوان المادة:** النص الكامل والجامع لعنوان المقال أو الدراسة أو التقرير.
5- **رابط الاطلاع:** المسار الرقمي (URL) المباشر الموصل للوثيقة الأصلية عبر شبكة الإنترنت.
6- **وسيلة الاطلاع على المادة:** الوسيط الذي تم من خلاله الوصول لبيانات المادة (موقع إلكتروني أو مصادر ورقية).

- مجموعة بيانات منشئ المادة: وتهتم بتوثيق هوية وخلفية والنوع الاجتماعي للكاتب أو منشيء المادة

1- **اسم المُنشئ:** الاسم الثلاثي أو المعروف لمنشيء أو محرر المادة حسب ما ورد في المصدر (وقد تم وضع صفة محرر في حالة عدم ذكر الاسم بالمصدر/الجهة الناشرة للمادة).
2- **صفة المنشئ:** الخلفية المهنية لمنشئي المادة (اكاديمي، باحث، حقوقي، صحفي، كاتب، سلطة رسمية أو من يمثلها).
3- **النوع الاجتماعي لمنشئ المادة:** التوزيع الجندري لمنشيء المادة (ذكر، أنثى، مختلط/فريق بحث، أو غير محدد بالأصل).

- مجموعة بيانات المادة: وتهتم بالتصنيف الموضوعي والفني والحقوقي وزاوية التناول والموضوعات الفرعية

1- **نوع المادة:** ويشمل أنواع المواد حسب الشكل الصحفي أو العلمي أو الحقوقي (مقال رأي تحليلي، تحقيق صحفي، دراسة محكمة أو ميدانية، رسائل علمية (غير منشورة)، تقرير حقوقي، فعالية، بياني رسمي، .... إلخ).
2- **تصنيف نوع المادة:** تصنيف أنواع المواد حسب تصنيف مصدرها (صحفي، حقوقي، بحثي، اكاديمي، تشريعي ورسمي).
3- **طريقة عرض المادة:** اسلوب الاطلاع على المادة وتشمل 4 أنواع (نصي، صور، فيديو، جداول ورسوم بيانية).
4- **التصنيف الموضوعي للمادة:** المحور الأساسي للمواد (سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، صحي، تشريعي وقانوني).
5- **زاوية تناول المحتوى:** وتشمل القضايا التي تعالجها المادة من خلال 19 زاوية تعبر عن اشكاليات المرحلة الزمنية وأبرزها (تمكين المرأة، العنف ضد المرأة، الديني، الأسرة، الصحة، المرأة العاملة، المرأة الريفية، الانتخابات، الصورة الاعلامية، الحركة النسائية، ... إلخ).
6- **التصنيف تبعاً للحق:** ربط المادة بالمنظومة الحقوقية الدولية والمحلية تشمل 8 تصنيفات (الحق في الكرامة والسلامة والحماية من العنف، الحق في المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتجمع، الحق في المواطنة والمساواة وعدم التمييز، الحق في العمل والحقوق الاقتصادية، الحق في العدالة والحماية القانونية، الحق في التعليم، الحق في الصحة).
7- **الموضوعات الفرعية:** الموضوعات الثانوية الأكثر تفصيلا والتي تعالجها المادة داخل المحور العام ويشمل الفئات التالية (الأحوال الشخصية والأسرة، الإعلام وصورة المرأة، الاقتصاد وسوق العمل، التعليم، القانون والتشريع والحماية الحقوقية، الثورة والتحولات السياسية، الفكر النسوي والحركة النسائية، الصحة والصحة الإنجابية، المجتمع المدني والعمل الحقوقي، المساواة والتمييز والمواطنة، المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، الثقافة والفنون والإبداع الأدبي).
8- **درجة صلة المادة بالموضوع المستهدف:** تقييم تركيز النص على الموضوع المستهدف (صلة مباشرة ،صلة ضمنية/فرعية).

- مجموعة الكلمات المفتاحية: وتعمل كدليل للبحث وتفكيك محتوى المواد عبر ثلاث أنواع من الارتباطات الدلالية تستخلص الأعلام والأحداث والمفاهيم المحورية

1- **الأعلام** (الشخصيات، الأماكن، والجهات/المؤسسات): تشمل قائمة الأسماء والرموز النسائية والمؤسسات والأماكن المفصلية الواردة في النص.
2- **الأحداث** (الأحداث التاريخية/السياسية/الاجتماعية، المؤتمرات، والفعاليات): تشمل الفعاليات التاريخية والميدانية المرتبطة (مثل: ثورة 25 يناير، أحداث محمد محمود، كشوف العذرية، انتخابات مجلس الشعب، .... إلخ).
3- **المفاهيم** (القضايا، المفاهيم الحقوقية/السياسية/القانونية/الاجتماعية، والموضوعات الرئيسية): وتشمل المصطلحات التحليلية والمفاهيمية الواردة بالنص (مثل: المواطنة، الكوتا النسائية، العنف الجسدي، الضمان الاجتماعي، .... إلخ).

- مجموعة بيانات المحتوى: وتشمل كل من اللغة وتلخيص محتوى المادة

1- **اللغة:** لغة صياغة المادة (عربية، إنجليزية، فرنسية)، ومنها ما يجمع بين لغتين .
2- **نبذة عن المحتوى:** ملخص توثيقي يبرز أهم أفكار المادة الجوهرية واستنتاجاتها.

- مجموعة بيانات المصدر: توثيق هوية ونطاقات الجهات والمؤسسات الناشرة

1- **الناشر:** يتضمن مسمى الناشر الأصلي للمادة.
2- **نوع الناشر:** يحدد الصفة القانونية للناشر (صحيفة يومية، مركز أبحاث، منظمة حقوقية، موقع إخباري، جريدة رسمية).
3- **تصنيف نوع الناشر أو جهة النشر:** ويتضمن 7 فئات جامعة لتوحيد أنماط الجهات الناشرة (مؤسسة إعلامية، مؤسسة أكاديمية، منظمة حقوقية، جهة حكومية، دار نشر، مؤسسة بحثية)
4- **جنسية الناشر أو جهة النشر:** رصد الطابع المحلي/الدولي لتغطية قضايا المرأة المصرية، وتتبع مصادر الاهتمام الدولي بالشأن المصري ويشمل 32 جنسية/بلد منشأ متمايز الأبرز: مصر ، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، قطر، الإمارات، إضافة إلى جهات عابرة للحدود وأوروبية وعربية أخرى بنسب أقل.
5- **نطاق النشر:** تحديد المدى الجغرافي لانتشار المادة وتأثيرها المحتمل، مكمّلاً لعمود جنسية الناشر ويتضمن 5 تصنيفات: (وطني ، دولي، وطني/دولي معًا (معا)، إقليمي، إقليمي/دولي.
6- **إطار عمل الناشر:** تصنيف الطبيعة القانونية/التمويلية للجهة الناشرة (خاصة/حكومية/مستقلة/دولية).

- مجموعة بيانات الوصول والاطلاع: تشمل 4 أعمدة توثّق آلية حفظ المادة وطريقة الوصول إليها رقميا

1- **مصادر أخرى للوصول لمحتوى المواد:** تقييم حالة وسهولة الوصول للمادة من خلال 3 تصنيفات: مباشر عبر الرابط المدرج ، يرجع إلى الأصل الورقي، يتطلب اشتراك.
2- **تصنيف مصادر أخرى للوصول لمحتوى المواد:** لتمييز حالة الوصول المباشر للمصدر الأصلي عن حالات الاعتماد على مصدر آخر ناقل للمحتوى.
3- **الصيغة الرقمية لعرض المحتوى:** الصيغة الرقمية للملف المتوفر (HTML، PDF، PAPER ، فيديو).
4- **درجة الوصول للمعلومة من المصدر:** حالة توافر الرابط والمادة (وصول كامل مفتوح، وصول جزئي/اشتراط التسجيل، رابط مبتور/معطل).

الإحصائيات

تتضمن قاعدة البيانات 45جدولاً إحصائياً تقاطعياً في شيت stats ومقابلها 45 رسماً بيانياً في شيت الرسوم البيانية. تم بناء هذه الجداول والرسوم لتغطي كافة التوافقات الممكنة بين 8 مجموعات من المتغيرات الرئيسية. ويتكون كل عنصر منها من جدول إحصائي يوضح التكرارات والنسب المئوية، ورسم بياني مركب يُظهر النسبة المئوية لتوزيع المتغير الثاني داخل كل فئة من فئات المتغير الأول.

- **المجموعة الأولى: علاقات "النوع الاجتماعي لمنشئ المادة" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 1 إلى 9)

1- الجدول والرسم البياني 1 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × صفة المنشئ): يُبين توزيع فئات صفة المنشئ (مثل: صحفي، كاتب، ناشط) وفقاً لجندر المنشئ (ذكر/أنثى/غير محدد).**

2- الجدول والرسم البياني 2 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × تصنيف نوع المادة): يُحلل نوع المادة الصحفية أو الإعلامية (مقال، خبر، تقرير) بحسب جندر الكاتب.**

3- الجدول والرسم البياني 3 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × التصنيف الموضوعي للمادة): يُظهر توزيع الموضوعات المكتوبة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) ومدى تركيز كل نوع اجتماعي عليها.**

4- الجدول والرسم البياني4 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × زاوية تناول المحتوى): يُوضح كيفية التناول والتحيز الموضوعي في الطرح بناءً على جندر المنشئ.**

5- الجدول والرسم البياني 5 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × التصنيف تبعاً للحق): يُحدد الحقوق المناقشة (حقوق مدنية، اقتصادية، سياسية) وارتباطها بجندر الكاتب.**

6- الجدول والرسم البياني 6 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × اللغة): يقيس لغة النشر المستخدمة بواسطة كل نوع اجتماعي.**

7- الجدول والرسم البياني 7 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × تصنيف نوع الناشر): يُظهر توزيع المنشئين حسب جندرهم عبر المنصات والمؤسسات الصحفية والناشرين.**

8- الجدول والرسم البياني 8 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × نطاق النشر): يُحلل النطاق الجغرافي أو الميداني للنشر (محلي، إقليمي، دولي) مقارنة بجندر المنشئ.**

9- الجدول والرسم البياني 9 **(النوع الاجتماعي لمنشئ المادة × إطار عمل الناشر): يُبين طبيعة المؤسسة الناشرة (حكومية، خاصة، أهلية) وتوزع الكُتّاب وفقاً للجندر.**

- **المجموعة الثانية: علاقات "صفة المنشئ" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 10 إلى 17)

10- الجدول والرسم البياني 10 **(صفة المنشئ × تصنيف نوع المادة): يُوضح التخصص التحريري (مثلاً: المقالات للكتّاب، والأخبار للصحفيين).**

11- الجدول والرسم البياني 11 **(صفة المنشئ × التصنيف الموضوعي للمادة): يُبين اهتمامات كل صفة وظيفية للمنشئ بالموضوعات المختلفة.**

12- الجدول والرسم البياني 12 **(صفة المنشئ × زاوية تناول المحتوى): يُحلل زوايا الطرح والمعالجة الخاصة بكل فئة من المنشئين.**

13- الجدول والرسم البياني 13 **(صفة المنشئ × التصنيف تبعاً للحق): يُحدد أطر الحقوق والمطالبات الأكثر تركيزاً حسب صفة المنشئ.**

14- الجدول والرسم البياني 14 **(صفة المنشئ × اللغة): يُبين توزيع لغات النشر وفقاً لصفة الكاتب أو المنشئ.**

15- الجدول والرسم البياني 15 **(صفة المنشئ × تصنيف نوع الناشر): يربط بين الصفة الوظيفية للمنشئ ونوع المؤسسة التي ينشر فيها.**

16- الجدول والرسم البياني 16 **(صفة المنشئ × نطاق النشر): يُوضح الامتداد الجغرافي والتوزيع لنشر كل صفة من صفات المنشئين.**

17- الجدول والرسم البياني 17 **(صفة المنشئ × إطار عمل الناشر): يُظهر اعتماد أُطر العمل (مستقل، رسمي، حزبي) على صفات منشئين محددة.**

- **المجموعة الثالثة: علاقات "تصنيف نوع المادة" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 18 إلى 24)

18- الجدول والرسم البياني 18 **(تصنيف نوع المادة × التصنيف الموضوعي للمادة): يربط القالب الصحفي (مقال، تحقيقات، أخبار) بالموضوع المطروح.**

19- الجدول والرسم البياني 19 **(تصنيف نوع المادة × زاوية تناول المحتوى): يقيس تأثير القالب الصحفي على زاوية المعالجة والطرح.**

20- الجدول والرسم البياني 20 **(تصنيف نوع المادة × التصنيف تبعاً للحق): يُبين نوع المواد الصحفية الأفضل استخداماً لمعالجة حقوق محددة.**

21- الجدول والرسم البياني 21 **(تصنيف نوع المادة × اللغة): يُحلل استخدام القوالب الصحفية عبر اللغات المختلفة.**

22- الجدول والرسم البياني 22 **(تصنيف نوع المادة × تصنيف نوع الناشر): يُظهر تفضيلات جهات النشر المختلفة لأنواع محددة من المواد.**

23- الجدول والرسم البياني 23 **(تصنيف نوع المادة × نطاق النشر): يقيس انتشار الأنواع الصحفية المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية.**

24- الجدول والرسم البياني 24 **(تصنيف نوع المادة × إطار عمل الناشر): يُوضح اعتماد أُطر العمل على أشكال وقوالب صحفية بعينها.**

- **المجموعة الرابعة: علاقات "التصنيف الموضوعي للمادة" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 25 إلى 30)

25- الجدول والرسم البياني 25 **(التصنيف الموضوعي للمادة × زاوية تناول المحتوى): يُحلل العلاقة بين الموضوع المثار وزاوية رؤية المحرر أو المنشئ.**

26- الجدول والرسم البياني 26 **(التصنيف الموضوعي للمادة × التصنيف تبعاً للحق): يُظهر التقاطع المباشر بين الموضوعات المطروحة ومفاهيم الحقوق.**

27- الجدول والرسم البياني 27 **(التصنيف الموضوعي للمادة × اللغة): يُوضح لغة التغطية الشائعة لكل موضوع إعلامي.**

28- الجدول والرسم البياني 28 **(التصنيف الموضوعي للمادة × تصنيف نوع الناشر): يُحدد اهتمامات الناشرين وتخصصاتهم الموضوعية.**

29- الجدول والرسم البياني 29 **(التصنيف الموضوعي للمادة × نطاق النشر): يقيس التركيز الموضوعي بحسب التوزيع الجغرافي للمادة.**

30- الجدول والرسم البياني 30 **(التصنيف الموضوعي للمادة × إطار عمل الناشر): يُبين توجهات أُطر الناشرين ونوعية الموضوعات المدرجة في أجندتهم.**

- **المجموعة الخامسة: علاقات "زاوية تناول المحتوى" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 31 إلى 35)

31- الجدول والرسم البياني 31 **(زاوية تناول المحتوى × التصنيف تبعاً للحق): يُوضح ارتباط زوايا المعالجة الإعلامية بتناول الحقوق.**

32- الجدول والرسم البياني 32 **(زاوية تناول المحتوى × اللغة): يقيس الاختلاف في زوايا الطرح بين المواد المنشورة باللغات المختلفة.**

33- الجدول والرسم البياني 33 **(زاوية تناول المحتوى × تصنيف نوع الناشر): يُحلل توجّه وطبيعة زوايا معالجة الناشرين بمختلف أنواعهم.**

34- الجدول والرسم البياني 34 **(زاوية تناول المحتوى × نطاق النشر): يُظهر اختلاف زاوية التناول بين الإعلام المحلي والإقليمي.**

35- الجدول والرسم البياني 35 **(زاوية تناول المحتوى × إطار عمل الناشر): يقيس تأثير الإطار المرجعي للناشر على زاوية التغطية.**

- **المجموعة السادسة: علاقات "التصنيف تبعاً للحق" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 36 إلى 39)

36- الجدول والرسم البياني 36 **(التصنيف تبعاً للحق × اللغة): يُبين اللغات المستخدمة في التغطية الحقوقية وتوزعها.**

37- الجدول والرسم البياني 37 **(التصنيف تبعاً للحق × تصنيف نوع الناشر): يُحدد أنواع جهات النشر الأكثر اهتماماً بالقضايا الحقوقية.**

38- الجدول والرسم البياني 38 **(التصنيف تبعاً للحق × نطاق النشر): يُحلل الانتشار الجغرافي للمواد المقسمة بحسب نوع الحق.**

39- الجدول والرسم البياني 39 **(التصنيف تبعاً للحق × إطار عمل الناشر): يُظهر التغطية الحقوقية عبر أُطر عمل الناشرين (حكومي/خاص/أهلي).**

- **المجموعة السابعة: علاقات "اللغة" بالمتغيرات الأخرى** (الجداول والرسوم 40 إلى 42)

40- الجدول والرسم البياني 40 **(اللغة × تصنيف نوع الناشر): يُبين توزيع لغات النشر عبر أنواع المؤسسات الصحفية والناشرين.**

41- الجدول والرسم البياني 41 **(اللغة × نطاق النشر): يقيس ارتباط اللغة المستخدمة بالنطاق الجغرافي للاستهداف.**

42- الجدول والرسم البياني 42 **(اللغة × إطار عمل الناشر): يُحلل استخدام اللغات المختلفة داخل أُطر عمل الناشرين.**

- **المجموعة الثامنة: علاقات الخصائص المؤسسية والنطاق** (الجداول والرسوم 43 إلى 45)

43- الجدول والرسم البياني 43 **(تصنيف نوع الناشر × نطاق النشر): يُوضح امتداد جهات النشر ونطاق وصولها الجغرافي.**

44- الجدول والرسم البياني 44 **(تصنيف نوع الناشر × إطار عمل الناشر): يربط بين نوع المنصة التحريرية وإطارها التنظيمي/القانوني.**

45- الجدول والرسم البياني 45 **(نطاق النشر × إطار عمل الناشر): يُحلل العلاقة بين نطاق التغطية الجغرافية وإطار العمل الخاص بالناشر.**

إشكاليات في التوثيق وبناء قاعدة البيانات

رافق بناء قاعدة البيانات مجموعة من الصعوبات المنهجية والرقمية، أبرزها:

- **ظاهرة "الروابط المنتهية":** تعرض العديد من المواقع الإخبارية والحقوقية التي نشطت في 2011 للإغلاق أو تغيير النطاقات الرقمية أو حذف الأرشيفات، مما استلزم جهداً مضاعفاً للاستعانة بأرشيف الإنترنت والأرشيفات المرقمنة لاستعادة المواد أو بياناتها.

- **تداخل المفاهيم:** اتسم العام 2011 بحدوث تسارع في المسميات والأحداث الميدانية، مما أوجد صعوبة في توحيد المصطلحات والكلمات المفتاحية وتصنيف زوايا التناول بشكل قاطع دون تداخل بين ما هو سياسي ميداني وما هو حقوقي قانوني.

- **غياب بيانات المنشئ:** اتسام الكثير من المواد الصحفية الصادرة في ذلك العام بالتغطية الميدانية المجهولة، أو الصادرة تحت أسماء مستعارة، أو بدون توقيع ("مكتب الصحيفة" / "خاص")، مما شكل تحدياً في تصنيف صفة المنشئ ونوعه الاجتماعي بشكل دقيق.

- **تنوع المصادر وتعدد لغاتها:** تتوزع المواد بين دوريات أكاديمية رصينة ومقالات سياسية سريعة التحول وتقارير حقوقية ميدانية بلغات متعددة (عربية، إنجليزية، فرنسية)، مما تطلب معايير دقيقة للتوحيد بينها في تصنيفات جامعة تضمن تجانس المواد المدرجة بقاعدة البيانات للوصول لنتائج أعم وأشمل.